بان كي مون : العنف الجنسي المرتبط بالصراع مدمر مثل أية قنبلة أو رصاصة

نيويورك / متابعات :

حث أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والقادة السياسيين على العمل معا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك العنف الجنسي الذي وصفه بأنه "مدمر مثل أية قنبلة أو رصاصة».

وقال في كلمته أمام مجلس الأمن اثناء مناقشة مفتوحة حول العنف الجنسي في حالات الصراع " العنف الجنسي المرتبط بالصراع هو قضية ذات أهمية ملحة. هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مدمرة مثل أية قنبلة أو رصاصة. إنها تسبب معاناة لا يمكن تصورها للنساء والرجال والفتيات والفتيان. إنها تدمر الأسر والمجتمعات المحلية وتشرذم النسيج الاجتماعي للأمم. من خلال استهدافها للأفراد الأكثر ضعفا في المجتمع، فإنها تساهم في الفقر وانعدام الأمن الدائم.»

ووفقا للأمين العام للأمم المتحدة، من خلال التشريعات السليمة وآليات الوقاية والاستجابة الشاملة وتعزيز القدرات والنظم العسكرية والقضاء المدني، تزيد القدرة على التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على وجه السرعة وعلى نحو فعال.

وأشار السيد بان في كلمته إلى عنصر أساسي آخر في بعثات حفظ السلام السياسية ألا وهو نشر مستشارين من النساء للحماية ، قائلا إن خبراتهن في مجال حقوق الإنسان وتحليل النوع الاجتماعي والسلام والأمن، تساعد على إدماج الوقاية من العنف المرتبطة بالنزاع الجنسي في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

تهريب الأطفال جريمة بحق الطفولة ومستقبل اليمن فهل سيجرمها الدستور الجديد ؟!

مطالبون ببذل جهود لإدراج الظاهرة ضمن الأولويات في النصوص الدستورية القادمة

تهريب الأطفال من القضايا الشائكة في اليمن و أهم أسبابها الفقر والجهل

تعتبر ظاهرة تهريب الاطفال خارج الحدود من اخطر الظواهر الاجتماعية التى يعاني منها مجتمعنا اليمني والتي تتزايد يوما بعد يوم رغم الجهود الرسمية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة والدور المهم الذي يلعبه الاعلام اليمني في تعزيز وعي المجتمع حولها والتعريف بمخاطرها وأثارها السلبية على الاطفال والأسرة والمجتمع .. ان مستقبل الطفولة في اليمن في ظل تنامي هذه الظاهرة مهدد بالخطر نتيجة لما يترتب عنها من سلبيات عديدة على حياة الاطفال ومستقبلهم وهو ما يستوجب على الجهات المعنية في الحكومة والمجتمع المدني مواصلة الجهود لمواجهتها والتحرك هذه الايام تجاه تحقيق ما يضمن تضمين نص دستوري في الدستور الجديد يجرم ممارسة هذا العمل ويفرض اشد العقوبات على مرتكبيه من اجل حياة ومستقبل اطفالنا ومستقبل اليمن ..

صحيفة 14 أكتوبر ومن هذا المنطلق التقت بعدد من المهتمين بقضايا الطفولة واستمعت إلى آرائهم حول هذه الظاهرة وما ينبغى القيام به خلال هذه المرحلة التى يتم فيها صياغة الدستور الجديد لليمن الجديد وقد خرجنا بالآراء التالية :

لقاءات وتصوير / بشير الحزمي

■ نفيسة الجائفي

■ لمياء الارياني

■ عبدالكريم الضحاك

■ محمد صالح ثابت

■ حسن شرف الدين

منتهى سلطان مديرة إدارة المرأة بصحيفة 26 سبتمبر قالت أن تهريب الاطفال يعتبر من الظواهر الاجتماعية التي لها آثارها السلبية على الأسرة والمجتمع وعلى الأطفال بشكل خاص، فهناك آثار نفسية واجتماعية واقتصادية للظاهرة ، إضافة إلى المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال أثناء رحلة التهريب حيث يؤدي ذلك إلى تفاقم المشكلة مستقبلا على نفسية الطفل.

و أوضحت أن مشاكل العنف والطلاق والتفكك الأسري وضعف الوعي لدى الأسر تعد عوامل رئيسة في انتشار الظاهرة وتفاقمها. إضافة إلى ان هناك الكثير من العوامل التي أسهمت في تنمية تجاره الأطفال حيث يعتبر الفقر هو العامل الأهم وكذا انتشار الأمية والبطالة بين هذه الأسر.

وقالت أن عدم وجود نصوص قانونية صريحة تجرم قضية تهريب الأطفال وضعف مشاركة المجتمع المحلي في التصدي للظاهرة وأيضا عدم وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة في هذا الجانب جمعيها تسهم في عدم الحد والتصدي لها.

سن قوانين

وأضافت بالقول : فيما لا يزال التجاذب قائما والخلاف بين الأطراف المعنية فالتقصير سواء من الحكومة والمنظمات العاملة في مجال الطفولة وخصوصا الساعية للربح والمتاجرة باسم الأطفال ، فلا توجد قوانين رادعة وما نأمله هو سن قوانين صارمة تحفظ للطفولة كرامتها سواء من جانب المهربين والعصابات التي تقوم بذلك وكذا لمن يزج بأبنائه في دروب الضياع اللا متناهي .. مؤكدة أهمية دور الأعلام في التوعية بمخاطر الظاهرة وتوسعها .

وقالت : ما نلحظه أن هناك تقصيرا ملحوظا وما تقوم به وسائل الإعلام أو تلك المنظمات المزعومة بحماية الطفولة هي أعمال موسمية ، إضافة إلى غياب دور إعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام في هذا الجانب وكذا غياب متعمد للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ، ونتمنى على الجميع بذل جهود لإدراج هذه الظاهرة ضمن الأولويات في النصوص الدستورية القادمة لضمان حفظ كرامة الطفولة ومستقبل أبناء اليمن .

قانون لم ير النور

من جانبها تقول الدكتورة نفيسة الجائفي الخبيرة في مجال الطفولة والأمين العام الاسبق للمجلس الاعلى للأمومة والطفولة : هناك الكثير من الخطط والأنشطة لمواجهة تهريب الاطفال ولكن للأسف ما نزال حتى الآن لم نصل الى الهدف المرجو لأننا ما نزال قاصرين عند تحسين الوضع الاقتصادي للأسر ، فيجب ان تكون هناك جهود لتحسين الوضع الاقتصادي للأسر من خلال مشاريع تنموية ومشاريع تربط مع محاربة الفقر لتحسين الوضع المعيشي للأسر الى جانب التوعية وهذه حتى الآن لم تحقق ، الشيء الاخر هو أن هناك قانونا قدم من المجلس الاعلى للأمومة والطفولة منذ اكثر من خمس سنوات وقد تم فيه تحديد بند لتجريم تهريب الاطفال ، وأيضا فرض عقوبة على المهربين وكانت العقوبة عالية لكن للأسف هذا القانون حتى الآن لا نعرف ماذا حدث فيه لأنه لم يخرج الى النور .

وأضافت بالقول: بالنسبة لقانون حقوق الطفل كانت هناك مادة قاصرة فيه وهي ذكر المهربين ايا كانوا والذين يسهلون تهريب الأطفال حتى وان كانوا من الوالدين وقد عملنا فيه حتى العام الماضي وتم تقديمه لوزارة الشئون القانونية وطلبنا منهم ان يقدم رسميا الى البرلمان .لكن هل قدم رسميا .. وهل البرلمان رأى انه ليس من اولوياته .. فهذه الظاهرة يجب ان تكون قضية يناقشها الشارع العام والمجتمع وينبغى أن يتساءل الجميع لماذا لم تخرج هذه القوانين الى النور؟.

وأوضحت أنه أثناء الحوار الوطني اشترك المجلس الاعلى للأمومة والطفولة وأيضا اليونيسيف في نقاش مع عدد من الفرق واللجان وشرحت لهم أهمية ادخال متطلبات تحقيق حقوق الطفل في الدستور وفي مخرجات الحوار وفعلا تم عكسها في مخرجات الحوار التي يجب أن يلتزم بها من اجل تحقيق تنمية دائمة ومستمرة وتأمين حقوق الطفل . وأملنا كبير بان تعكس في الدستور الجديد .

قضية شائكة

من جهتها تقول لمياء الارياني أمين عام المجلس الاعلى للأمومة والطفولة : قضية تهريب الاطفال هي من القضايا الشائكة في اليمن والتى لها اسباب كثيرة جدا منها الفقر والجهل وهما من اهم الاسباب اضافة الى ان هناك بعض العوامل الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات السيئة بين الزوجين وكذلك بعض الموروثات الثقافية مثل تناول القات وغيرها من العوامل التى تدفع بأولياء الامور الى العمل على تهريب اطفالهم من اجل العمل خارج الحدود لكن للأسف الشديد هناك ممارسات سلبية كثيرة جدا يتعرض لها الطفل اثناء رحلته نحو المنطقة التى سيعمل بها في الجوار وبالتالي لابد ان نقف كلنا وقفة رجل واحد من اجل العمل على الحد من هذه الظاهرة وصولا الى القضاء عليها بإذن الله .

ظاهرة خطيرة

بدوره يقول محمد صالح ثابت كبير اختصاصيي الدائرة الإعلامية برئاسة الوزراء : تهريب الاطفال ظاهرة خطيرة وجريمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى نظرا لأنه لا يوجد في الدستور نص يحرم ويجرم مثل هذه الممارسات الخطيرة التى تمس بحياة ومستقبل فلذات الاكباد وثمرات الفؤاد للأبوة والأمومة في واقع المجتمع اليمني . وطبعا من اجل مواجهتها مطلوب وقفة جادة من قبل المجتمع ككل سواء الحكومة او المعارضة او المجتمع المدني والمجتمع فالكل مطالبون بتكوين رأي عام قائد ومانع في نفس الوقت ليس للحد من هذه الظاهرة فقط بل لمنع حدوثها ومعاقبة من يقوم بهذا الجرم الفاحش في حق زهرات ونجوم اليمن الذين يعتبرون اطفال اليوم وجيل الغد وأمل المستقبل . فإذا كان الطفل يتربى على ثقافة التهريب والانجرار وراء مصالح أنية وضيقة لبعض ضعاف النفوس فاعتقد انه من واجب الدولة ان تقوم بدورها كما يجب في منع هذه الظاهرة وإصدار تشريعات تعاقب كل من يقوم بمثل هذه الاعمال التى يجرمها الله في السماء والإنسانية في الارض.

أمانة في أعناقنا

ويقول عبد الكريم الضحاك مدير عام الانشطة بأمانة العاصمة : في البداية نطالب الاخوة في لجنة صياغة الدستور بأن يشرعوا بندا خاصا بتحريم وتجريم تهريب الاطفال والإساءة إليهم بأي شكل كان فالأطفال هم امانة في اعناقنا وأمانة في اعناق الوطن ، فإذا لم نهتم بالأطفال الاهتمام الكامل صحيا وبدنيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا سيكون المجتمع بلا شك سيئا وغير سليم ، فأتمنى ان يتضمن الدستور الجديد الكثير من النصوص الدستورية التى تحفظ لليمنيين جميعا كرامتهم وخاصة الأطفال .وأتمنى ان تكون هناك توعية اعلامية كبيرة جدا توعي الأسرة والمجتمع وفي المدارس وفي كل مكان ليعرف الجميع أن هذه الممارسات تعتبر جريمة وانه يجب ان نحافظ على اطفالنا ، وأيضا على الامن ان يقوم بدور كبير جدا لأن مواجهة هذه المشكلة هي مسئولية مشتركة ومسئولية تضامنية وعلى الجميع ان يقوموا بمسئولياتهم على اكمل وجه .

وتمنى من الإعلام أن يقوم بدور كبير جدا للحد من هذه الظاهرة السيئة ، آملا من القطاعات الحكومية المعنية وفي مقدمتها الاجهزة الأمنية « ان تتخذ اجراءات صارمة بحق من يرتكب هذا الجرم بحق الطفولة البريئة . فتهريب الأطفال تعتبر جريمة وأتمنى ان تتخذ ضد مرتكبيها اقصى العقوبات . وأتمنى ان يكون للمدرسة دور كبير في التوعية وأتمنى ان يكون لوزارة الثقافة دور ولوزارة الشباب والرياضة والأوقاف والإرشاد دور . وفيما يخص الحدود اتمنى ان يتم تطوير آلية الرقابة والانتباه للحدود لتتبع المهربين والقضاء على تهريب الاطفال. فالقضية هي قضية تضامنية من المجتمع والحكومة وكل المؤسسات ويجب ان تؤدي كل جهة دورها .فإذا ما تضافرت الجهود اعتقد اننا سنحد من هذه الظاهرة حدا نهائيا .

وإذا ما لقي المجرم عقابا صارما ورادعا اعتقد انه لن يقوم بهذا العمل .وأتمنى ان تلعب الاسرة دورا كبيرا وان تحافظ على أبنائها .

و أتمنى أن يثير الإعلام هذه القضية بقوة حتى نستطيع أن نحد منها لان هذه الظاهرة بدأت تنتشر في الفترة الاخيرة بصورة كبيرة نتيجة عدة عوامل وقد يكون للوضع السياسي دور كبير جدا في الفترة الاخيرة . وأتمنى من الاحزاب السياسية ان تترك صراعاتها الحزبية جانبا وان تنتبه للأطفال ولما هو موجود وتنتبه للتنمية ولبناء الدولة .وأوجه رسالة للأحزاب والتنظيمات السياسية عليكم ان تركزوا جهودكم على عملية التنمية والاهتمام بالأطفال وعليكم ان تقوموا بدور في مكافحة هذه الظاهرة».

إهمال وعدم اهتمام

وختاما يقول الصحفي حسن شرف الدين عضو الشبكة الاعلامية لمناصرة قضايا الطفولة في اليمن : تعاني الطفولة في اليمن من الإهمال وعدم الاهتمام بهذه الشريحة الكبيرة .. فلا قوانين وتشريعات تحميهم .. ولا جهات معنية تهتم بهم .. ويلاحظ في الفترة الأخيرة انتشار الأطفال في الشوارع بأعداد كبيرة دون رقابة سواء من الأسرة أو الجهات المعنية .. ما جعلهم عرضة للتهريب بغرض العمالة والاتجار بهم في عدد من دول الجوار .. وهذا مما لا شك فيه يؤثر على تفكيرهم وأسلوب حياتهم في المستقبل .. كما أن الأطفال الذين يتعرضون للتهريب القسري يحرمون من التعليم والأمن والأمان كما أنهم يحرمون من أجواء الأسرة. وعلى الحكومة أن تتحمل مسئوليتها الكاملة تجاه حماية الأطفال من التهريب والاتجار بهم ومحاولة استغلالهم كوسيلة إجرامية حرمها الشرع والقانون وحتى العادات والتقاليد .. لا بد أن تحترم الطفولة وأن يأخذ الأطفال حقهم من التعليم والترفيه والحماية.

وأضاف بالقول : مؤتمر الحوار الوطني خرج بوثيقة كفلت الحقوق والحريات بمختلف أنواعها ومن هذه الحقوق حق الحياة والتعليم والحماية .. فهذه الثلاث مرتبطة ارتباطا وثيقا بمرحلة الطفولة ويجب أن تعكس هذه المبادئ من خلال مواد دستورية واضحة لا تقبل التأويل في الدستور القادم تجرم وتعاقب جرائم تهريب الأطفال والاتجار بهم .. ولا أنسى أن دور الإعلام هنا ضعيف في التسليط على قضايا الطفولة ومحاولة الاتجار بهم فشغل الإعلام اليمني الشاغل هو عالم السياسة ، أما عالم الأطفال وما يحتاجه فهو بعيد إلى حد كبير إن لم يكن غائبا عن تناول مثل هذه القضايا.

علينا أن نقف وقفة رجل واحد للحد من هذه الظاهرة وصولا إلى القضاء عليها

تدهور نوعية المياه!

المهندس/ عبده علي الوافي

إن الزيادة المستمرة للسكان وما يقابلها من توسع عمراني وزيادة في استخدام الأراضي للأنشطة الزراعية والصناعية وغيرها وما ينتج عن ذلك من مخلفات تصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى المياه الجوفية مما يوثر على نوعيتها ويحد من استخدامها .

إن قضية نوعية المياه وجودتها وحمايتها من مخاطر التلوث امر حيوي بالغ الأهمية ويجب أن يتصدر قائمة اهتمامات كافة الجهات الرسمية في الحكومة بل وكافة شرائح المجتمع باعتبار نوعية المياه ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة أفراد المجتمع وبكافة أنشطتهم وكل ما يتعلق بحياة الكائنات الحية على وجه الأرض قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي).

فالمياه الجوفية في بلادنا تتعرض للتلوث نتيجة لعدة أسباب منها : تسرب مياه الصرف الصحي (التي لم تخضع للمعالجة أو تكون درجة معالجتها غير كافية) إلى الطبقة العليا التي تعلو الطبقة الجوفية الخازنة للمياه فتسبب تلوثها مع مرور الزمن ، وكذا قصور واضح في معالجة مخلفات المصانع (مع استثناء العدد القليل منها) حيث يتم تصريف مخلفاتها السائلة والصلبة بطرق غير سليمة تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية ، وأيضا سوء استخدام الأسمدة و المبيدات الزراعية ، إضافة إلى أن اختيار مواقع مكبات القمامة واستخداماتها يتم بطرق غير مدروسة أو أن دراستها لم تكن كافية ، التخلص من مخلفات المستشفيات والمسالخ ومزارع الدواجن بطرق غير سليمة .

ولحماية المياه الجوفية من التلوث هناك العديد من الإجراءات اللازمة والضرورية منها : توسيع شبكة الصرف الصحي في المناطق الحضرية ورفع درجة كفاية محطات المعالجة واختيار مواقعها على أسس مدروسة ، عدم السماح بإقامة منشآت صناعية أو تجارية على مناطق تغذية الأحواض المائية ، مراقبة ومتابعة الطرق المتبعة في تصريف مخلفات المصانع ودرجة معالجتها والإشراف عليها ، اختيار مواقع مكبات القمامة وتحديد نوعية وطبيعة المخلفات المحظور إلقاؤها في المكبات على أسس مدروسة ، مراقبة الأساليب المتبعة في تصريف مخلفات المستشفيات و المسالخ ومزارع الدواجن ، إنشاء شبكة آبار مراقبة لرصد نوعية المياه الجوفية بشكل دوري ومستمر ، تنظيم توعية مستمرة تشارك فيها كافة وسائل الإعلام والجامعات والمدارس والمساجد بحيث يتم شرح وإبراز دور كافة شرائح المجتمع في الحفاظ على المياه الجوفية وحمايتها من التلوث .